

عرض كتاب «الإسلام وحقوق الإنسان»^(١)

تأليف / أ.د، جعفر عبد السلام

عرض وتقديم / د. عز الدين إسماعيل أحمد

شغلت قضية حقوق الإنسان مساحة كبيرة من اهتمام دول العالم الحر، ومن جانب كثير من المشتغلين بالعمل السياسي، والعمل الاجتماعي، من سياسيين وسفراء وأساتذة ومتخصصين في هذا المجال. وقضية حقوق الإنسان ليست جديدة على الساحة الدولية، ولكن الفرق هو أن الاهتمام بهذه القضية يتباين في القوة والضعف من حين لآخر، أو عندما يشتد إهدار هذه الحقوق من جانب بعض الدول، وقد تتخذها بعض الدول والمنظمات العالمية والمحلية، ذريعة للتدخل في شؤون الآخرين، وربما تكون وسيلة أو أداة تخفى وراءها أهدافاً أخرى، غير معلنة عنها، فتخرج المظاهرات وتعم الإضرابات في بعض الدول مطالبة بتحقيق أو توفير جانب من هذه الحقوق لمواطنيها، والتاريخ خير شاهد على الكثير من هذه الأحداث التي تواجه بالقمع العسكري، ويسقط فيها الآلاف من الضحايا، فتجدد وهكذا ...

والحقيقة أن الكلمة الأخيرة في هذه القضية لم تكتب بعد، كما أنها لم تحسن في نفس الوقت، فقد تناولها العديد من المؤلفين والكتاب والأساتذة والقادة بالتحليل والدراسة، لدرجة أن هناك دوراً للنشر قد تخصصت في إصدار مثل هذا النوع من المؤلفات، كما أن هناك مؤرخين وكتاباً قد شكلوا منظمات وجمعيات تخصصت في هذا الموضوع للدفاع عن هذه القضية الشائكة، والجديد أن هناك صحفاً قد تخصصت أيضاً في هذا الاتجاه.

كما أن المجتمع الدولي بمؤسساته وهيئاته ومنظماته قد اهتم بهذه القضية باعتبارها قضية دولية لا تمس دولة بذاتها؛ بل تمس المجتمع الدولي ككل، لهذا تم تقنين هذه الحقوق ووضع التشريعات الملائمة لحماية هذه الحقوق، والتي كانت من ثمار المطالبة بحقوق هذا الإنسان.

(١) هذا الكتاب أصدرته رابطة الجامعات الإسلامية ضمن سلسلة فكر المواجهة سنة ٢٠٠٢.

وقد بدأت قضية حقوق الإنسان تظهر مع بداية ظهور الإنسان على وجه الأرض، وقد ارتبطت هذه القضية بقضية الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان، ثم بين الأسر، ثم بين العشائر، ثم بين القبائل، ثم التكتلات السياسية الكبيرة في الوقت العاضر.

ومن المنطق ألا ينظر إلى قضية حقوق الإنسان من زاوية واحدة، وهي زاوية توفير المسكن والمأكل والعمل فقط، ولكن حقوق الإنسان تتعدد في مجالات مختلفة، فهناك حقوق دينية، وحقوق سياسية، وحقوق فكرية، وحقوق اجتماعية، وحقوق تعليمية إلى غير ذلك من الحقوق.

ولا يجب أن ننسى أن اهتمام المجتمع الدولي وصل إلى حد عقد المؤتمرات الدولية من أجل مناقشة هذه الحقوق والدفاع عنها وعلاج السلبات المترتبة عن عدم توفيرها، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات من جانب دول العالم لتنظيم وضمان توفير هذه الحقوق.

والكتاب الذى بين أيدينا للعالم أ.د. جعفر عبد السلام يتناول قضية حقوق الإنسان من الناحية الدينية، وبصفة خاصة من منظور الشريعة الإسلامية السمحاء، والتي تعرضت للحملات الشرسة من جانب الصهيونية العالمية والمجتمع الغربى، مدعية بأن الدين الإسلامى لا يوفر أية حقوق أو حريات للمسلمين، وهذا الكتاب هو رد بالأدلة والبراهين الساطعة على هذه التهم الجوفاء والافتراءات التي حملتها القوى المفرضة والمتسلطة على الدين الإسلامى.

والكتاب مقسم إلى خمسة فصول. وتلك الفصول مقسمة بالتالى إلى أقسام تحيط بموضوع حقوق الإنسان فى الإسلام إحاطة السوار بالمعصم. وتعالج كافة القضايا والمشاكل والموضوعات التي يثيرها الآخرون حقدا على الإسلام والمسلمين.

فى الفصل الأول: الذى يتناول موضوع مبادئ وحقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية،

قام المؤلف بتقسيمه إلى خمسة أقسام، عالج فى كل قسم منها جانباً من هذه القضية.

فى القسم الأول: طرح المؤلف قضية حقوق الإنسان وحرياته من المنظور الإسلامى مدللاً بالوثائق والأدلة، على أن الحقوق والحرريات التى صدرت من جانب المجتمع الدول لم تأت بجديد، لأنها موجودة أصلاً فى نصوص ومصادر الشريعة الإسلامية، وهى القرآن والسنة والإجماع القياس والمصالح المرسله إلى غير ذلك من المصادر، ويفرق المؤلف بين وجود هذه الحقوق فى النصوص، وبين تبين تطبيقاتها فى الدول الإسلامية، وهو ما يختلف مع هذه النصوص الشرعية.

والمجال لا يتسع هنا لعرض ما تناوله المؤلف تفصيلاً فى كتابة وألا فسوف يكون هذا العرض كتاباً آخر لما تتضمنه هذا الكتاب، ولكننا سوف نكون حريصين على تناول الخطوط الرئيسية للموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب.

وفى القسم الثانى: يتناول المؤلف موضوع العمالة وحقوق الإنسان ومدى قيمة العدالة فى التشريع الإسلامى وأهميتها، كذلك تناول فى هذا القسم أهمية الإعجاز القرآنى فى مجال العدالة، ثم العدالة الاجتماعية.

وفى القسم الثالث: يتعرض المؤلف لموضوع قيام الحكم الشرعى على المصلحة، ثم المصلحة والتشريعات الإسلامية، ثم أنواع هذه المصالح، وصلة هذه المصالح والحقوق الإنسانية، وحق الإنسان فى حفظ نسله، وحرمة المال.

وفى القسم الرابع: يعالج المؤلف مبدأ الحرية، مدللاً على ذلك بدعوة المسلمين إلى إبداء الرأى والتعبير عنه «الأمر شورى بينهم» ثم الأسلوب القرآنى فى التعبير، ثم المبادئ التى وردت فى مصدر الشريعة الأول عن هذه الجزئية، ثم المبادئ التى وردت فى المصدر الثانى للشريعة وهى الأحاديث، ثم تناول المؤلف موضوع تجريم انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ثم تجريم إشاعة الفحشاء فى المجتمع الإسلامى، ثم موضوع جرائم الإفشاء والتضليل.

وفى القسم الخامس: يتعرض المؤلف لقضية هامة وهى العقيدة التى يسمح بها الإسلام، وأنها تقوم على الاقناع، ثم يختم الفصل بخاتمة تناول فيها كل النتائج

التي أمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وهي:

أولاً: أن الإسلام يعامل الناس جميعاً دون تمييز بحسب الجنس أو اللون أو الدين فيما يتعلق باكتساب الحقوق وممارستها بالفعل.

ثانياً: أن الحقوق والحريات التي يقرها الإسلام حقوق وحريات مسئولية تمارس من خلال النظام الاجتماعي والوظائف التي يقرها الإسلام للفرد من خلال الجماعة.

ثالثاً: أن الإسلام يكفل حماية وافية لحق الحياة وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان في حفظ النسل والعقل والدين، ويجب الاهتمام بالأسس التي يقدمها في هذا المجال لفائدة الإنسانية بشكل عام.

رابعاً: أن الإسلام يقدم الكثير في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويضع أسساً للتكافل الاجتماعي بين الناس، ويمنع استغلال الفنى القادر للفقير ولغير القادر، كما يضع الإسلام الأسس التي تكفل ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، ويجب أن يستفاد بها في تنظيم العلاقات بين ما يملكون وما لا يملكون، وقد أعطى الإسلام للفقير والمحتاج حقاً تكفله له الدولة من بيت المال يكفى حاجاته وحاجات من يعول ويدفعه للعمل والإنتاج.

خامساً: في مجال حرية التعبير يضع الإنسان الضوابط الكفيلة بحماية المجتمع من الآراء الضارة، وقيم أمة، أى مجموعة من العلماء تهتم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تقيم نوعاً من الحراسة مع ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات والنهي عن كل ما يخالف الدين والأخلاق في المجتمع.

سادساً: أن الإسلام يقر بحرية العقيدة ويعطى لكل شخص الحق في أن يعتقد من الأديان ما يشاء، وإن ما يقال عن قيد الردة وغيرها من قيود العقيدة، ليس محل إجماع من الفقهاء.

سابعاً: وأخيراً فإن الإسلام يعترف بغير المسلمين، ولا يعاد بهم ويعتبرهم

أعضاء في المجتمع الإسلامي طالما تقبلوا أحكام الدستور الإسلامي، بهذه النتائج ختم المؤلف فصله الأول.

أما الفصل الثاني: فقد عالج فيه المؤلف القانون الدولي الإنساني في الإسلام، وهو مصطلح جديد تم استخدامه منذ بضع سنين من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الوثائق التي قدمت إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي عقد دورته الأولى في جنيف عام ١٩٧١.

ويشرح المؤلف المقصود من هذا المصطلح بأنه مجموعة القواعد والمبادئ التي تضع قيوداً على استخدام القوة في وقت النزاع المسلح وذلك من أجل:

١ - الحد من الآثار التي يحدثها العنف على المحاربين مما يتجاوز القدر اللازم الذي تقتضيه الضرورات الحربية.

٢ - تجنب الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر في الأعمال الحربية والسبب في استخدام هذا المصطلح الجديد من جانب لجنة الصليب الأحمر إنما هو الرغبة في إبراز الطابع الإنساني الخالص لقانون: النزاعات المسلحة، ذلك القانون الذي يهدف إلى حماية الكائن البشري والأموال اللازمة له بالضرورة، ومن ثم فهو لا يقتصر على اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب فحسب، وإنما يتجاوزها ليشمل تلك القواعد الحربية أو الاتفاقية التي تضع القيود على تيسير العمليات الحربية أو استخدام الأسلحة، وغيرها من القواعد التي تطوى على قيد وتقرررت نزولاً على اعتبارات مبدأ الإنسانية.

والنقطة الهامة التي عالجها المؤلف هو أهمية بحث هذا الموضوع في الشريعة الإسلامية، ثم مركز الفرد في الإسلام، ثم حق الفرد في الحياة في الإسلام.

أما القسم الأول من هذا الفصل فقد عالج فيه المؤلف أهداف الحرب في الإسلام، ثم هدف اعلام للحرب في الشريعة الإسلامية، والأسباب التي لا تجيز الحرب في الشريعة.

أما القسم الثاني: فقد تناول فيه المؤلف وسائل وأساليب القتال، والمبادئ العامة

التي تحكم سلوك المحاربين، ووسائل القتال، ثم المقاتلين ثم الفئات التي لا يجب أن تقاتل، ثم الحالات التي تسقط فيهما الحصانة عن غير المقاتلين، ثم حماية المدنيين في القتال، والأسلحة المحرمة، ومعاملة العدو في ميادين القتال.

عالج المؤلف كل هذه الموضوعات الرئيسية والفرعية من خلال الشريعة الإسلامية، وينقل بنا المؤلف إلى:

الفصل الثالث: ليتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية وهو حقوق الأقليات في المواثيق الدولية، وقد قسم هذا الفصل إلى قسمين:

تناول في قسمه الأول: مبادئ حماية الأقليات في الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية، ثم إبعاد الأجانب.

أما بالنسبة للقسم الثاني: فقد شرح المؤلف فيه حقوق الأقليات في بعض الوثائق، والمساواة بين البشر وضرب مثلا لذلك هيئة اليونسكو.

وفي الفصل الرابع: الذي تناول فيه المؤلف وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية «وهي دراسة في ضوء أحكام القانون» وقد أورد المؤلف نص الوثيقة التي حكم بها الرسول مجتمع المدينة ووضعها في صورة بنود وترو على ٤٧ بندا وهذه الوثيقة وضعت في السنة الأولى للهجرة، ومن ثم فإن عمرها الآن يزيد على الأربعة عشر قرنا، وقد وضعت تلك الوثيقة في فترة اشتد فيها العداء بين دولتي العالم الكبيرتين في تلك الفترة وهما دولة الروم والفرس، وقد اهتم قلة من المؤرخين بهذه الوثيقة، أما المستشرقون فقد تناولوها بالدراسة واهتموا بها اهتماما بالغاً، حتى وصفها أحدهم بأنها هدية من السماء، وأطلق عليها البعض الآخر دستور المدينة، أو قانون حماية المجتمع في المدينة، أو ميثاق العمل الإسلامي.

وهذا الفصل قسمه المؤلف إلى قسمين تناول في القسم الأول منه عناصر بناء الدولة الإسلامية وتشمل إقليم الدولة الإسلامية، السلطة والسيادة، وعنصر الشعب، ثم تناول ما حدث في المدينة، والعلاقة بين المسلمين، ثم الإطار الإسلامي، ثم

العلاقة مع اليهود، ثم العلاقة مع أعداء الإسلام، ثم العلاقة مع باقى الشعوب. وفى القسم الثانى تناول المؤلف موضوع المقومات الأساسية لمجتمع المدينة ويشمل ذلك التكافل الاجتماعى بين سكان المدينة، حسن الجوار، حرية العقيدة فى الدولة الجديدة، مبدأ المساواة بين عناصر الدولة.

فى الفصل الخامس : فقد تناول موضوع تقنين السياسة وسياس الرئاسة وهى كتاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ورضى عنه إلى الاشتهر النخعى لما ولاه على مصر.

وقد تميز الكتاب بسلاسة الأسلوب، ووضوح الألفاظ، مع الاستشهاد بالقرآن والسنة المطهرة، كما تميز بمنطقية فى معالجة الموضوعات، وعدم الانفلاق، بل كانت المعالجة شمولية مفتوحة، كما تميز هذا الكتاب بإظهار قدرة المؤلف وذكائه وسعة إطلاعه وخبرته الطويلة فى هذا الموضوع.

ومن الناحية المادية تميز الكتاب بجودة الطباعة، وكبير حجم الكتابة، وأناقة التجليد، وحسن الترتيب، وكلها من عوامل جذب القارئ لقراءة هذا الكتاب، وهذا الكتاب يخاطب الباحثين، كما يخاطب المثقفين.

وهو من القطع المتوسط، وقد صدر ضمن سلسلة المواجهة التى تتبناها رابطة الجامعات الإسلامية، ويمثل هذا العدد الرابع من هذه السلسلة، وقد طبع فى عام ٢٠٠٢.

وفق الله المؤلف وبقية علماء الدين الإسلامى لما فيه خير الدين والدنيا